

وزير الداخلية في السعودية: العلاقات مع الرياض ... تدخل «باب الأمن»



أول من أمس، استقبل الملك السعودي، برفقة وزيري الداخلية والخارجية، وفداً تونسياً يترأسه وزير الداخلية. وتشي هذه الزيارة، التي لم يُعلن عنها مسبقاً، بالتقدم خطوة أخرى، من البوابة الأممية، لإرجاع الزخم إلى العلاقة بين البلدين، والتي عرفت برودة خلال فترة حكم «النهضة» تونس — الأخبار

مع سقوط نظام زين العابدين بن علي في 2011، وقدم حركة النهضة إلى الحكم على رأس تحالف «الترويكا»، شهدت العلاقات التونسية — السعودية تدهوراً غير مسبوق. فإلى جانب مسألة احتضان الرئيس الهاجري، فشلت زيارة حمادي الجبالي، رئيس الحكومة زمن حكم «النهضة»، للسعودية في إدابة الجليد وإزالة التحفظات.

بدا حينها أنّ المملكة متحفّظة على وجود «الإسلاميين» في الحكم، وهو ما انعكس تراجعاً في وتبيرة استثماراتها في تونس، وحجمها، إضافة إلى غياب الدعم الاقتصادي بشكل شبه كامل. وتُعتبر السعودية ثالث أهمّ الدول العربية المستثمرة في تونس، حيث يتركز ثقل مشاريع رجال أعمالها التي تبلغ قيمتها حوالي 800 مليون دولار، في قطاعي العقارات والسياحة. (شيّد رجل الأعمال صالح كامل، مثلاً، «ضاحية البحيرة»، وهي إحدى أفحى ضواحي العاصمة، إضافة إلى امتلاك رجال أعمال آخرين بعض أفخم الفنادق في البلاد).

مع تغيير الرياح السياسية، ووصول الباجي قائد السبسي، عام 2014، إلى رأس الدولة، برفقة حزبه «نداء تونس»، توجهت الرغبة مرّة أخرى لإحياء العلاقات. ورغم بقاء التحفظ من الجانب السعودي حول

«مشاركة الإسلاميّين» في الحكم، استغل قائد السبسي، فور تسلمه منصبه الجديد، مناسبة وفاة الملك عبد الله، ليجري زيارة مكوكية دامت ثلاثة ساعات، مهدّت الطريق لزيارة أخرى أخرى نهاية 2015 أبدى خلالها تودّداً نحو المملكة، وأظهر اعترافه على السياسة الإيرانية في المنطقة. إضافة إلى ذلك، أعلنت تونس انضمامها إلى «التحالف الإسلامي» فور إعلان محمد بن سلمان عنه (بقيت عضويتها صوريّة بعد انتقادات داخلية شديدة).

لكن على الرغم من التطمئنات والاستعدادات الكلامية التي أبدتها السعودية، لم يعرف الملف الاقتصاديّ تطويراً نوعياً خلال العامين الأخيرين، خاصة مع توجّه تونس الملائم بنوع من التوازن في سياستها الخارجية، الأمر الذي برع خاصّة في «الأزمة الخليجيّة» التي تتخذ منها موقفاً محايداً، ترى قطر أزّه يخدمها فيما يرى المحور السعوديّ أزّه غير كافٍ. وفي العام الأخير، ظهرت، وبطلب تونسي، بوادر سعوديّة لإقامة بعض المشاريع الصغرى البعيدة عن الطابع الاستثماري التجاري، مثل ترميم «جامع عقبة بن نافع» في القิروان (اتفاق في تموز/ جويلية الماضي) أو إنشاء مستشفى جامعيّ. وجدير بالذكر أزّه في بداية الشهر الماضي، أعلن السفير السعودي لدى تونس، محمد بن محمود العلي، عن تبرّع دولته بنحو 5 ملايين دولار «لترميم جامع الزيتونة، وصيانة مسجد الملك عبدالعزيز» الواقع في صواحي تونس، على أن «يتولى المندوّن السعودي للتنمية وسفارة المملكة لدى تونس والجهات المختصة في الحكومة التونسية الإشراف والمتابعة والتنفيذ على المشروعين»، وفق ما نقل الإعلام المحلي.

ويحافظ كلّ ذلك على «شعرة معاوية» بين البلدين، وقوامها حضور اقتصاديّ رمزيّ للسعوديّة في مقابل دعم معنويّ تقدمه لها تونس، يتمدد وينحصر من دون وجود التزامات واضحة أو خطوات ملموسة.

إلا أنّ «زيارة الوفد التونسي» حالياً للمملكة تكتسب أهميّتها من طبعها الأمنيّ، وذلك رغم غياب المعطيات حول الملفات التي تمّ بحثها، وانعدام وجود سياق واضح لها. كلّ ما يتوافر حول الزيارة هو بيان قديم نشرته وزارة الخارجية السعودية يفيد باستقبال وزير الداخلية التونسي، لطفي براهم، للسفير السعوديّ خلال كانون الثاني/ جانفي الماضي، وقد تلت ذلك اللقاء «الزيارة المفاجئة».

وقد وصل براهم إلى المملكة مساء يوم الأحد، من دون أن يُعلن عن ذلك مسبقاً، والتقي يوم الإثنين وزير الداخلية السعوديّ، ليتحول يوم الأربعاء إلى قصر اليمامة لمقابلة الملك سلمان، في لقاء قاله وكالة الأنباء السعودية الرسمية إنّه تمّ خلاله «استعراض العلاقات الثنائيّة بين البلدين... ونقل تحبيّات الرئيس التونسي (!)»، من دون ذكر تفاصيل أخرى.

وفي السياق، نقلت «مجلة سطور» التونسيّة، وفقاً لما قالت إنّها «تسريبات» حصلت عليها، أنّ «الرياض أبلغت وزير الداخلية التونسيّ رغبتها في وضع حدّ لنشاط مكتب «الاتحاد العالمي» لعلماء المسلمين» في تونس، الذي يرأسه عبد الرحيم الجبار، القيادي في «حركة النهضة» وأحد أبرز منظريها. وقد سبق أن صدّفت السعودية والإمارات والبحرين ومصر «الاتحاد» في قوائمها للمنظمات الإرهابيّة في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي، في قرار أثار نقاشات حادة في حينه، خاصة حول انعكاس التمنيف على

قيادي في «النهضة» الأعضاء فيه.

وفي حديث إلى «الأخبار»، يقول القيادي في «الحركة» عبد الحميد الجلاسي إنّه «في حال كان الخبر صحياً، فنحن في بلد ديمقراطي»، ولا يمكن اتخاذ قرار كهذا من دون المرور بالقضاء التونسي «المستقل الذي يحظى بكامل ثقتنا». وفي تقييمه للزيارة، يضيف الجلاسي أنّ «حركة النهضة تقف ضدّ سياسة المحاور، سواء تعلّق الأمر بالسعودية أو قطر أو إيران أو تركيا، وترحّب بأيّ خطوة تصبّ في اتجاه تحسين علاقات تونس مع الأشقاء، من دون أن يكون لدينا أيّ مخاوف مهما كانت طبيعتها».

ورغم أنّ «التسريب» نقله موقع آخر مساء أمس، هو «نورث أفريكا بوست»، فمن الجدير ذكره أنّه قبل اندلاع الأزمة الخليجية، في بداية الصيف الماضي، كان «بمقدور قياديي النهضة فتح خطوط تواصل مع القيادة السعودية. وزعيم الحركة راشد الغنوشي، وغيره، كانوا يزورون بشكل متكرر المملكة، بالأخص تحت شعار أداء مناسك الحج والعمرة، مؤمنين بذلك التفاهم بين السعودية وتونس»، وفق ما يقول الباحث يوسف الشريف في مقالة سابقة له. علماً بأنّه سبق لراشد الغنوشي، كما يُقال، أن حاول في بدايات عهد الملك سلمان لعب دور « وسيط» بين «إخوان» مصر والنظام القائم في مصر.